

تحرك عاجل

مُحتجٌ بمعزلٍ عن العالم الخارجي عرضةً للتعذيب

يُحتجز اللبناني أحمد علي مكاوي بمعزلٍ عن العالم الخارجي منذ 11 إبريل/نيسان 2019؛ حيث يواجه خطرًا متزايدًا بالتعرض للتعذيب وغيره من ضروب المعاملة السيئة. ويقضي أحمد علي مكاوي حكمًا بالسجن لمدة 15 عامًا في الإمارات العربية المتحدة على خلفية تهمة "إرهاب". كما شابته الإجراءات القانونية المُتخذة بحقه عيوب جسيمة، تضمنت اعتقاله تعسفيًا، واحتجازه مطولًا على ذمة المحاكمة، وانتزاع الاعترافات منه قسريًا، وتعريضه للتعذيب حسبما زُعم، وعدم إتاحة وسائل الرعاية الطبية له. وفي أبريل/نيسان 2019، وجه النائب العام لأحمد تهمة متعلقة بالتعبير عن الرأي، عقب تقرير إخباري تلفزيوني، أُجريت خلاله مقابلة مع شقيقته ومحاميه بشأن تعرضه للتعذيب ومحاكمته الجائرة.

بادروا بالتحرك: يُرجى كتابةً مناشدةً بتعبيركم الخاص أو استخدام نموذج الرسالة أدناه.

الشيخ محمد بن زايد آل نهيان

ولي عهد أبو ظبي

ديوان ولي العهد

شارع الملك عبد الله بن عبد العزيز آل سعود

ص.ب: 124

أبو ظبي، الإمارات العربية المتحدة

فاكس: +971 2 668 6622

@MohamedBinZayed

سمو الشيخ،

تحية طيبة وبعد ...

في 11 إبريل/نيسان، نُقل السجين اللبناني أحمد علي مكاوي 2019 إلى مكانٍ احتُجز فيه بمعزلٍ عن العالم الخارجي، حيث يتهدده خطرٌ بالتعرض للتعذيب وغيره من ضروب المعاملة السيئة. وفي اليوم

ذاته، أخبر أحمد علي مكاوي شقيقته ومحاميه بلبنان، عبر الهاتف، بأن النيابة حركت دعوى جديدة بحقه على خلفية تهمة بنشر معلومات كاذبة بغرض المسّ بسمعة دولة الإمارات. ويقول أحمد إن هذه التهمة قد جاءت متعلقة بتقرير إخباري تلفزيوني، تحدثت فيه شقيقته ومحاميه عن تعذيبه، وأوضاع السجون بالإمارات.

وكانت دائرة أمن الدولة بالمحكمة الاتحادية العليا قد حكمت على أحمد علي مكاوي بالسجن لمدة 15 عامًا، على خلفية تهمة تسليم معلومات خاصة بدائرة حكومية محظور نشرها لحزب الله، وهو حزب سياسي ومجموعة مسلحة في لبنان، وإنشاء وإدارة مجموعة ذات صفة دولية تابعة للحزب دون ترخيص من الحكومة. وأبلغ أحمد وكيل النيابة بتعرضه للاحتجاز المطول على ذمة المحاكمة بمعزل عن العالم الخارجي والتعذيب وغيره من ضروب المعاملة السيئة، بما في ذلك لطمه على وجهه، واقتلاع أظافر قدميه، وسلخ جلدة رأسه، واغتصابه بقضيب معدني؛ ولكن لم تُجر التحقيقات بشأن هذه الادعاءات، واستندت إلى "اعترافات" زائفة انتزعت تحت وطأة التعذيب من أجل إدانته.

ونحث سموكم على إلغاء الحكم بإدانة أحمد علي مكاوي الذي لا يستند إلى أي أدلة موثوقة، وعلى الإفراج عنه، ما لم تتوفر أدلة بارتكابه جريمة جنائية مُعترف بها، بما يتماشى مع القانون الدولي والمعايير الدولية. وفي غضون ذلك، ندعو سموكم إلى إتاحة سبل وصوله إلى محاميه وأسرته، وكذلك حصوله على المساعدة القنصلية، وأي رعاية طبية تتطلبها حالته. وندعو سموكم أيضًا إلى بدء تحقيق يتسم بالاستقلالية والحيادية بشأن ادعاءات تعرضه للتعذيب، كما هو منصوص عليه في "اتفاقية مناهضة التعذيب وغيره من ضروب المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة"، وكما يتماشى كذلك مع "برتوكول اسطنبول بشأن التقصي والتوثيق الفعالين للتعذيب وغيره من ضروب المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة".

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام والتقدير

معلومات إضافية

أحمد مكاوي مواطن لبناني سني من طرابلس شمال لبنان، ويبلغ من العمر 52 عامًا؛ وكان قبل اعتقاله يُدير شركته الخاصة لتصليح السيارات في أبو ظبي، عاصمة الإمارات العربية المتحدة.

وفي 13 أكتوبر/تشرين الأول 2014، اعتقلته تعسفيًا قوات من جهاز أمن الدولة بملابس مدنية بمنزله في إمارة أبو ظبي. ولم يتمكن أحمد من الاتصال بزوجه سوى مرتين خلال أول يومين من اعتقاله، وأخبرها بأنه كان "مُتعبًا للغاية". ولم ترد أسرته أي أخبار عنه أثناء فترة الأشهر التسعة اللاحقة، والذي تعرض خلالها للاحتجاز بمعزلٍ عن العالم الخارجي بمكان غير مُفصح عنه. واحتُجز أحمد أثناء تلك الفترة قيد الحبس الانفرادي، وأُجبر على توقيع "اعترافات" تحت وطأة التعذيب؛ حيث تم سلخ جلدة رأسه، وتعرض للاغتصاب بقضيبٍ معدني، واللطم على الوجه، والحرمان من النوم لأسبوعين. ولحقت به عدة إصابات، تضمنت فقدان البصر في إحدى عينيه، وكسر بأنفه وأصابعه، وتمزق في المستقيم المعوي، وتورم في العنق. وخضع أحمد لثلاثة عمليات جراحية بمستشفى زايد العسكري في أبو ظبي. ونشرت صحيفة الأخبار اللبنانية [تسجيلات صوتية](#) لأحمد، حيث وصف أشكال التعذيب التي تعرض لها.

وفي يناير/كانون الثاني 2016، عقب مرور 14 شهرًا من اعتقاله، بدأت محاكمة أحمد أمام دائرة أمن الدولة بالمحكمة الاتحادية العليا، إلى جانب ستة متهمين آخرين. وأصدرت المحكمة في 31 أكتوبر/تشرين الأول 2016، حكمًا بسجن أحمد 15 عامًا بتهمة الاتصال بحزب الله، وهو حزب سياسي شيعي وجماعة مسلحة بلبنان، "بهدف الإساءة إلى مكانة الإمارات العسكرية والسياسية ومصالحتها الوطنية" وتسليم معلومات دفاعية محظور نشرها لحزب الله وإدارة مجموعة ذات صفة دولية تابعة للحزب دون ترخيص من الحكومة. وقد كان الحكم نهائيًا، ولم يكن قابل للاستئناف، حيث كان قد أُصدر قبل أن تسن الإمارات القانون الاتحادي رقم 11 لعام 2016، والذي يجيز استئناف الحكم في القضايا المتعلقة بأمن الدولة.

وأصدر الفريق العامل التابع للأمم المتحدة المعني بمسألة الاحتجاز التعسفي في 15 سبتمبر/أيلول 2017 [رأيًا \(الرأي 2017/47\)](#) اعتبر فيه "حرمان [أحمد مكاوي] من حريته" أمرًا تعسفيًا.

وفي 11 إبريل/نيسان 2019، اتصل أحمد بأسرته وأخبرها أن النائب العام وجه له تهمة جديدة لـ"مسّه بسمعة دولة الإمارات"، عقب مقابلة تلفزيونية مع شقيقته ومحاميه اللبناني، والتي تحدثا فيها عن حالته. وظل أحمد مُحجّرًا بمعزلٍ عن العالم الخارجي منذ ذلك الحين.

لغة المخاطبة المفضلة: اللغة العربية أو الإنكليزية

يمكن استخدام لغة بلدك

ويُرجى المبادرة بالتحرك في أسرع وقت ممكن قبل: 12 يوليو/تموز 2019

ويُرجى مراجعة فرع منظمة العفو الدولية في بلدك، في حالة إرسال المناشدات بعد الموعد المحدد.

الاسم وصيغ الإشارة المفضلة: أحمد علي مكاوي (صيغ المذكر)